

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٢٤ محرم سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٩٢

الفهرس

| صفحة | |
|------|---|
| ٦٨٥ | مجلس الاعيان |
| ٦٨٦ | نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٣ النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد |
| ٦٨٧ | نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٣ نظام العلاوات الفنية والادارية والاختصاص لاطباء وصيادلة وزارة الصحة |
| ٦٩٠ | نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٣ نظام اللوازم لمؤسسة الاقراض الزراعي |
| ٦٩٩ | الاتفاقية المتعلقة بالتعليم والخدمات الثقافية المعقودة بين الحكومة وجمعية اصدقاء الشرق الاوسط |
| ٧٠٢ | الاتفاقية (٩٨) الخاصة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمساومة الجماعية |
| ٧٠٥ | امرا دفاع رقم (٢٢ و ٢٣) صادران عن رئيس الوزراء |
| ٧٠٦ | امر صادر عن رئيس الوزراء بمقتضى قانون محكمة امن الدولة |
| ٧٠٦ | امرا دفاع صادران عن وزير الاقتصاد الوطني |
| ٧٠٧ | قراران رقم (١٦ و ١٧) صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين |



كلنا من الشعب

نموذج السيد للفقير السيد الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور

نصدر اراءتنا بما هو آت . -

تقبل استقالة معالي السيد علي نصح الطاهر من عضوية مجلس الاعيان اعتبارا من تاريخ ١٦/٥/١٩٦٣ .

١٩٦٣/٥/٣٠

احسين بن طلال

وزير الداخلية

حسين بن ناصر

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

نموذج السيد للفقير السيد الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٦

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٣

نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٣

النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد

صادر بمقتضى المادة ٤ من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة (١) يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد لسنة ١٩٦٣) ويقرا مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة ما يلي الى آخر الجدول المدرج تحت البند (١٠) المضاف الى الفقرة (ج) منها بمقتضى النظام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

| رقم التعرفة الجمركية | صنف البضاعة |
|----------------------|-------------|
| ١ / ٤٨ ج | ورق صحف |

١٩٦٣/٥/٣٠

احسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

والخارجية والداخلية

حسين بن ناصر

وزير التربية والتعليم

والعدلية والمواصلات

حسن الكايد

وزير الاقتصاد الوطني والزراعة

وقائم باعمال قاضي القضاة

وشاد الخطيب

وزير المالية والانشاء والتعمير

والاشغال العامة

عبد الطيف الصبناوي

وزير الصحة

والشؤون الاجتماعية والعمل

صالح بركان

هذا من العمل

نظام المصروفات الفنية والإدارية والاختصاص

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٦/١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم « ٥٣ » لسنة ١٩٦٣

نظام المصروفات الفنية والإدارية والاختصاص

لأطباء وصيادلة وزارة الصحة

صادر بالاستناد للمادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المصروفات الفنية والإدارية والاختصاص لأطباء وصيادلة وزارة الصحة) ويعمل به اعتباراً من ١٩٦٣/٧/١ .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
تعني كلمة (طبيب) الطبيب المعين في وظيفة مصنفة .
وتعني كلمة (صيدلي) الصيدلي القانوني المعين في وظيفة مصنفة .
وتعني عبارة (وكيل الوزارة) الطبيب المعين وكيلاً لوزارة الصحة .
وتعني عبارة (مساعد وكيل الوزارة) الطبيب المعين مساعداً لوكيل وزارة الصحة .
وتعني عبارة (مدير صحة) الطبيب المعين مديراً للصحة في أية محافظة أو لواء من الوية المملكة .
وتعني عبارة « العلاوة الفنية » العلاوة التي تعطى للأطباء والصيادلة بالإضافة إلى رواتبهم الأساسية .
وتعني عبارة « العلاوة الإدارية » العلاوة التي تعطى للأطباء الذين يعينون في المراكز الإدارية المعينة في المادة الرابعة من هذا النظام .
وتعني عبارة « علاوة الاختصاص » العلاوة التي تعطى للطبيب المختص الذي يمارس تخصصه في عمله الرسمي .

المادة ٣ - تعطى علاوة فنية مقدارها « ١٥ » ديناراً شهرياً للأطباء المعينين في وظائف مصنفة من كافة الدرجات .

المادة ٤ - تعطى علاوة إدارية مقدارها « ١٥ » ديناراً شهرياً لوكيل الوزارة ومساعد وكيل الوزارة ومدير الصحة .

المادة ٥ - يسمح للأطباء « غداً الأطباء المعينين أطباء مناوبين يقيمون في المستشفيات » بفتح عيادات خاصة لتعاطي المهنة خارج أوقات الدوام الرسمي .

المادة ٦ - تعطى علاوة فنية قدرها (٢٥) ديناراً شهرياً للصيادلة القانونيين من كافة الدرجات ، ولا يسمح لهم بفتح صيدليات خاصة بهم .

المادة ٧ - تعطى علاوة الاختصاص للأطباء المتخصصين في أحد فروع التخصص التالية :-

| | |
|---------------------------------|--|
| ١ - الجراحة | ١١ - البكتريولوجيا |
| ٢ - التخدير والانعاش | ١٢ - امراض الاطفال |
| ٣ - امراض العين | ١٣ - التوليد وامراض النساء |
| ٤ - امراض الانف والاذن والحنجرة | ١٤ - الصحة العامة وطب المناطق الحارة . |
| ٥ - الامراض الصدرية | ١٥ - الطب الصناعي |
| ٦ - الامراض الباطنية | ١٦ - الطب الشرعي |
| ٧ - الامراض العقلية | ١٧ - اى فرع اخر من فروع التخصص ينسب وزير |
| ٨ - الباتولوجيا | وزير الصحة اضافته |
| ٩ - الاشعة | ويوافق عليه مجلس الوزراء |
| ١٠ - الامراض الجلدية | |

المادة ٨ - تعطى علاوة اختصاص قدرها (٢٥) ديناراً شهرياً للأطباء وفق الشروط التالية :-

أ - ان يكون الطبيب حائزاً على إحدى الدرجات العلمية التالية او ما يعادلها من الدرجات شريطة اعتراف وزارة الصحة بها :-

| | |
|---|-----------------------|
| ١ - زميل في كلية الأطباء الملكية | F. R. C. P. |
| ٢ - زميل في كلية الجراحة الملكية | R. R. C. S. |
| ٣ - زميل في الكلية الملكية للاخصائى النساء والتوليد | F. R. C. O. G. |
| ٤ - عضو في كلية الأطباء الملكية | M. R. C. P. |
| ٥ - عضو في الكلية الملكية للاخصائى النساء والتوليد | M. R. C. O. G. |
| ٦ - استاذ جراحة العظام | M. Ch. Orth. Surgery. |
| ٧ - استاذ في الجراحة | M. S. |

ب - وان يكون قد مارس مهنة الطب ثماني سنوات بعد تخرجه .

ج - وان يكون قد اشتغل مدة خمس سنوات في موضوع اختصاصه .

المادة ٩ - تعطى علاوة اختصاص قدرها « ١٥ » ديناراً شهرياً للأطباء وفق الشروط التالية .-

أ - اذا كان الطبيب حائزاً على إحدى الدرجات المذكورة في الفقرة « أ » من المادة السابقة ولم يستوف الشروط الأخرى المنصوص عليها في الفقرتين « ب » و « ج » منها .

ب - اذا كان حائزاً على شهادة « دبلوم » في الاختصاص الذي يمارسه صادرة عن كلية أو جامعة تعترف بها وزارة الصحة على أن يكون .

١ - قد مارس مهنة الطب مدة لا تقل عن سنوات بعد تخرجه .

٢ - واشتغل مدة ثلاث سنوات في موضوع اختصاصه .

المادة ١٠ - يشترط في جميع الحالات أن يوصي وزير الصحة بأن الطبيب أهل للحصول على علاوة الاختصاص .

المادة ١١ - لا يجوز الجمع بين علاوتي الإدارة والاختصاص .

المادة ١٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام يبطل العمل بنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص لأطباء وصيادلة وزارة الصحة رقم « ٤١ » لسنة ١٩٦٢ وأية تعليمات أو أنظمة أخرى سابقة إلى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكامه .

١٩٦٣/٦/٢

أخمين بن طلال

| | | |
|-------------------------------|-----------------------|---------------------------|
| وزير الاقتصاد الوطني والزراعة | وزير التربية والتعليم | رئيس الوزراء ووزير الدفاع |
| وقائم بأعمال قاضي القضاة | والعدلية والمواصلات | والخارجية والداخلية |
| وشاد الخطيب | حسن الكايد | حسين بن ناصر |

| | |
|---------------------------|--------------------------------|
| وزير الصحة | وزير المالية والانشاء والتعمير |
| والشؤون الاجتماعية والعمل | والاشغال العامة |
| صالح بوقان | |

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٣

نظام اللوازم لمؤسسة الاقراض الزراعي

صادر بالاستناد الى المادة (٢٩) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣

الفصل الاول

تعريف واحكام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام لوازم مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

أ - تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاقراض الزراعي .

ب - تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أو أي من وزاراتها أو دوائرها أو السلطات أو المؤسسات التابعة لها .

ج - تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية :

د - تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاقراض الزراعي ، المعين بالاستناد الى المادة الثامنة من قانون المؤسسة رقم (١٢) لسنة ٦٣ :

هـ - تعني عبارة (المدير العام) مدير عام المؤسسة أو من يقوم مقامه أو يفوض من قبله بمقتضى قانون وانظمة المؤسسة المعمول بها .

و - تعني عبارة (نائب المدير العام) نائب مدير عام المؤسسة .

ز - تعني عبارة (الموظف المفوض) الموظف المفوض من قبل المدير العام بالتخليص على اللوازم المشتراة من الخارج والمجاز كافة المعاملات المتعلقة بها .

ح - تعني عبارة (لجنة العطاءات المركزية) لجنة العطاءات المؤلفة بموجب هذا النظام .

ط - تعني كلمة (اللوازم) المهمات والادوات والمواد والاشياء اللازمة لأعمال المؤسسة .

المادة ٣ - يعتبر نائب المدير العام أو من يفوضه خطياً لهذه الغاية مسؤولاً بصورة عامة عن تسلم اللوازم وإيداعها وحفظها ، والإشراف عليها ، ومراقبتها ، وتدوينها في السجلات وعن كافة الاعمال الأخرى المتعلقة بها تحت إشراف المدير العام .

الفصل الثاني

الباب الاول - شراء اللوازم

المادة ٤ - أ - يجوز للمدير العام ان يوافق على شراء اللوازم التي لا تزيد قيمتها على خمسمائة دينار بمعرفة لجنة مؤلفة برئاسة نائب المدير العام وعضوية موظفين اثنين ينتخبهما من موظفي المؤسسة تعرف بلجنة المشتريات شريطة توفر المخصصات في الموازنة . ولا يجوز تقسيم كميات اللوازم للاغراض المتشابهة الى صفقات متعددة قيمة الواحدة منها خمسمائة دينار .

ب - يجوز لرئيس لجنة المشتريات الموافقة على شراء لوازم لا تزيد قيمتها على خمسين دينارا دون الرجوع الى لجنة المشتريات .

ج - اذا زادت قيمة اللوازم على خمسمائة دينار فيكون ثمة اونها عن طريق لجنة عطاءات المؤسسة أو اللجان الفرعية التي تعينها لجنة العطاءات .

د - يجوز للجنة المشتريات بموافقة المدير العام شراء لوازم قيمتها تزيد على الخمسمائة دينار دون عطاءات اذا كانت هذه اللوازم لا تنتجها الا شركة واحدة كالاسمنت مثلاً أو كانت قطع غيار للمهمات الآلية والكهربائية من نوع معين .

المادة ٥ - يعين مجلس الادارة بناء على تنصيب المدير العام لجنة تعرف بلجنة عطاءات مركزية برئاسة نائب المدير العام وعضوية موظفين اثنين من كبار موظفي المؤسسة . ويعين المدير العام احد موظفي المؤسسة سكرتيراً لهذه اللجنة تنحصر اعماله في الناحية الكتابية فقط . وفي حالة تغيب احد اعضاء اللجنة ينتدب المدير العام موظفاً آخر يحل محله طيلة غيابه .

المادة ٦ - يقوم سكرتير اللجنة بتدوين محضرات جلسات اللجنة تدون فيه وقائع كل جلسة ويوقع المحضر من قبل رئيس واعضاء اللجنة .

المادة ٧ - يجوز للجنة العطاءات المركزية ان تعين لجنة فرعية أو أكثر من موظفي المؤسسة حسبها ترى ذلك ضرورياً ، تنيط بها الوظائف المخولة اليها كلياً أو جزئياً وعلى هذه اللجان ان تقدم للجنة العطاءات المركزية نسخة عن كل قرار تتخذه أو مقابلة تعقدتها .

المادة ٨ - على المدير العام أو من ينوبه ان يطرح عطاء اللوازم المطلوبة متضمناً عدداً وكميات اللوازم المطلوبة وموعد تقديم العطاء وقيمة الكفالة المطلوبة وله ان ينشر هذا الاعلان في جريدة واحدة أو أكثر حسبها يرى ذلك ضرورياً .

المادة ٩ - يجوز للجنة العطاءات ان تطلب ، دون اعلان في الجرائد ، الى شركات تجارية ، أو مطابع ، أو تجار معروفين ، من تعهد فيهم المقدرة ان يقدموا للاشتراك في عطاء اللوازم المطلوبة خلال مدة معينة في الحالات التالية :-

أ - عند وجود ظروف خاصة تستدعي الاستعجال في شراء اللوازم وفي هذه الحالة يجب على اللجنة ان تتخذ قراراً توضح فيه هذه الظروف .

ب - في جميع مشتريات القرطاسية والمطبوعات .

المادة ١٠ - على سكرتير لجنة العطاءات ان يحفظ العطاءات المقدمة من المتقدمين في صندوق محكم ذى ثلاثة مفاتيح مختلفة يحتفظ رئيس اللجنة بواحد منها والعضوان بالمتاحين الآخرين .

المادة ١١ - عند اقتضاء المسدة الضرورية لتقديم العطاءات تفتح ظروف العطاءات بحضور اللجنة وتسجل من قبل السكرتير ويوقع عليها رئيس اللجنة والاعضاء .

المادة ١٢ - تدقق اللجنة في العطاءات وتفحص العينات الواردة مع العطاءات من جهة انواعها وتؤكد مما اذا كانت جيدة وحائزة الاوصاف المطلوبة ام لا ، وعليها ان تستأنس بتقارير المختبرات الحكومية أو غيرها اذا رأت ضرورة لذلك لتقرير جودة المواد وصلاحتها ويتيق لها الاسترشاد بأراء الخبراء أو الموظفين من داخل المؤسسة أو خارجها .

المادة ١٣ - أ - لا ينظر في العطاءات الناقصة الا في الاحوال التي تكون معالجة النقص الموجود فيها ممكنة دون ان يلحق من جراء ذلك اجحاف بالمناقضين الآخرين شريطة ان تصحح قبل قبولها .

ب - لا تقبل العطاءات البرقية أو التي ترد متأخرة عن التاريخ المعين .

المادة ١٤ - أ - يقبل العطاء الاقل سعراً اذا كان السعر معقولاً وكانت اللجنة مقتنعة باهليته مقدمة ويجوز للجنة ان لا تقبل باقل الاسعار بالنسبة لجودة الصنف المقدم ولما ان ترفض اي عطاء . لعدم اهليته مقدمه وفي كلتا الحالتين تدون الاسباب الموجبة لذلك .

ب - عندما يقبل العطاء تختم العينات المقدمة مع العطاء المقبول بحضور اللجنة وتحفظ لدى السكرتير . اما العينات الأخرى فترد الى اصحابها على نفقتهم وبناء على طلبهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ القرار .

المادة ١٥ - يجب ان يكون لدى اللجنة ثلاثة عروض على الاقل عند تقرير قبول العطاء المناسب فاذا لم يتوفر هذا العدد تعيد اللجنة طرح العطاء مرة ثانية مع مراعاة احكام المادة (٨) .

المادة ١٦ - تقرر اللجنة قبول العطاء المناسب بعد طرحه للمرة الثانية بغض النظر عن عدد العطاءات المقدمة .

المادة ١٧ - في حالة عدم ورود عطاءات أو في حالة ما اذا كانت الاسعار المعروضة اعلى من الاسعار الرائجة يجوز للجنة العطاءات المركزية ان تؤمن شراء اللوازم بالطرق التالية :-

أ - بمعرفة لجنة المشتريات لشراء اللوازم محلياً أو من البلاد العربية المجاورة .

ب - أو تقوم بمخابرة الشركات المنتجة لذلك النوع من اللوازم وعلى ضوء النتائج التي تردها تقرر الشراء ويشترط في هذه الحالة ان تكون اللجنة قد حصلت على اسعار وشروط من ثلاث شركات على الأقل .

المادة ١٨ - يشترط بقبول العطاء ان يكون مرفقاً بكفالة تعين لجنة العطاءات قيمتها وتكون هذه الكفالة اما نقداً يسلم لمحاسبات المؤسسة ، بموجب ائصال ، أو كفالة مصرفية أو تحويلاً مصدقاً من البنك المسحوب عليه في الملكية الاردنية الهاشمية .

المادة ١٩ - تحفظ جميع الاوراق المتعلقة بكل عطاء ضمن اضبارة للرجوع اليها عند الحاجة .

هكذا من المأهول

المادة ٢٠- عند تساوي العطاءات في الاسعار والشروط والاصناف تجري اللجنة اقتراعا عليها .

المادة ٢١- عندما يقصر المتعهد الذي احيل اليه العطاء في تقديم اللوازم سواء بالنسبة لوصف أو النوع أو الجودة أو بالنسبة لمدة التسليم فعلى لجنة الاستلام والتسليم المذكورة في المادة (٣٢) ان تعام لجنة العطاءات المركزية لتفصل في موضوع التقصير .

المادة ٢٢- لا تنفذ قرارات لجنة العطاءات المركزية وقرارات اللجان الفرعية المنبثقة عنها الا بعد اقرارها بموافقة المدير العام خلال مدة عشرة ايام من تاريخ صدور القرار وعلى اللجنة المركزية أو اللجنة الفرعية التي اصدرت القرار ان ترفع قرارها الى المدير العام خلال مدة خمسة ايام من تاريخ صدوره واذا لم يوافق المدير العام على اتي قرار خلال هذه المدة يعتبر القرار باطلا .

المادة ٢٣- لا تؤدي قيمة اللوازم المشتراة الا بعد تنظيم مستند ادخالات باللوازم ولا تؤدي قيمة العطاء الا بعد انجاز الاعمال المطلوبة في العقد الا اذا ورد نص في العقد بخلاف ذلك .

الباب الثاني - المشتريات الخارجية

المادة ٢٤- تشحن جميع اللوازم التي تشتريها المؤسسة من خارج المداكمة باسم المؤسسة والذي وصولها ميناء الوصول يقوم الموظف المفوض أو معتمد التخليص بالتخليص عليها وانجاز كافة المعاملات المتعلقة بها وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٥- يترتب على الموظف المفوض أو معتمد التخليص ان يقوم فوراً بمعاينة الطرود والتخليص عليها وتوقيع بوالص الشحن وشهادات اللوازم المفقودة أو الواردة بحالة غير صالحة وفي حالة وجود دلائل عطب أو نقص في هذه الطرود يقوم بفتحها وتديق محتوياتها بحضور وكلاء البواخر قبل ارسالها الى مكان التسليم . ولدى اكتشافه اي عطب أو نقص عليه ان يحصل على شهادة بذلك من وكيل الباطرة يرفقها بتقرير على ثلاث نسخ ويرسله الى المدير العام لكي يقدم للجهات المسؤولة طاباً بالنقص أو الحسارة

المادة ٢٦- أ - اذا تم ارسال اللوازم بواسطة السيارات تنظم مذكرة ارسال على ثلاث نسخ ، ترسل النسخة الاصلية مع النسخة الثانية الى رئيس لجنة الاستلام وتحفظ النسخة الثالثة لدى الموظف المفوض أو معتمد التخليص بعد توقيعها من المسؤول عن السيارة ان امكن ويوقع رئيس لجنة الاستلام النسخة الاصلية ويعيدها الى الموظف المفوض أو معتمد التخليص .

ب - اذا تم شحن اللوازم بواسطة السكة الحديدية ، يرسل الموظف المفوض أو معتمد التخليص بوالص الشحن الى رئيس لجنة الاستلام لتوقيعها واعادتها .

المادة ٢٧- يتم فحص وجرد اللوازم حال وصولها مكان التسليم من قبل لجنة الاستلام التي يعينها المدير العام ، وعلى اللجنة تلوين ما تجده من نقص أو عطب على الوصول المعطى منها واشعار المدير العام بذلك فوراً .

المادة ٢٨- بعد انتهاء لجنة الاستلام من فحص وجرد اللوازم كما هو مبين في المادة السابقة من هذا النظام ، تقوم بتسليمها الى مأمور المستودع لحفظها على الوجه المبين في هذا النظام .

المادة ٢٩- يكون رئيس لجنة المشتريات مسؤولاً عن متابعة كافة المعاملات المتعلقة بشحن اللوازم واستلامها وتسليمها وارسال بوالص الشحن أو الحوافظ البريدية أو الموظف المفوض أو معتمد التخليص وغير ذلك من الاعمال التي تؤمن سرعة الشحن والتسليم والاستلام .

المادة ٣٠- يقدم الموظف المفوض أو معتمد التخليص كشفاً بمصاريف التخليص والنقل وكافة المصاريف الاخرى المتعلقة بتسليم وتسليم اللوازم الى المدير العام للموافقة واجراء التأديبية .

المادة ٣١- جميع اللوازم المشحونة باسم المؤسسة يجب ان تؤمن لمنفعة المؤسسة وان ترفق ببوليصة التأمين الا اذا قرر المدير العام خلاف ذلك .

المادة ٣٢- تؤلف لجنة استلام تتولى تسلم اللوازم المشتراة من الاسواق المحلية بعد فحصها والتأكد من مطابقتها لوامر الشراء وعلى اللجنة رفض تسلم اي من هذه اللوازم التي لا تطابق أوامر الشراء . بعد انتهاء فحص اللوازم توقع اللجنة على المستندات اللازمة وتسلم اللوازم الى مأمور المستودع لحفظها على الوجه المبين في هذا النظام .

الفصل الثالث

استلام اللوازم

المادة ٣٣- تقيد اللوازم عهدة في سجل اللوازم يوم وصولها الى المستودع .

المادة ٣٤- تؤيد نفقات الادخال في سجل اللوازم بالمستندات الآتية :

أ - اللوازم الواردة من الخارج .

١ - مستند الادخالات .

٢ - تقرير عن اللوازم الواردة .

٣ - النسخ الأولى من القوائم .

ب - المشتريات المحلية .

١ - مستند الادخالات .

٢ - طلب لوازم موقع من الموظف المختص .

٣ - نسخة مستند الصرف أو نسخة ثانية من قائمة اللوازم .

ج - اللوازم المنقولة من مستودعات اخرى :

١ - نسخة مستند الاخراجات الصادرة من المستودع الذي نقلت منه تلك اللوازم .

٢ - اشعار تعبئة وشحن .

د - اللوازم المحولة أو المصنوعة .

١ - مستند الادخالات .

المادة ٣٥- ينظم مستند الادخلات من قبل مأمور المستودع على ثلاث نسخ تربط الاول منها بالفاتورة لاجراء التأدية وتحفظ الثانية لدى مأمور المستودع وتبقى الثالثة في دفتر مستند الادخلات .

المادة ٣٦- يجوز عدم قيد الوازم القابلة للاستهلاك مما يشترى بكميات صغيرة للاستعمال الفوري كالصابون والكانس والمماسح وما الى ذلك عهدة في سجل الوازم الا انه يجب ان تدرج في مستند الصرف المنظم بأمانها شهادة نصها :-

(لوازم قابلة للاستهلاك لم تقيد عهدة في سجل الوازم)

المادة ٣٧- ليس من الضروري الاحتفاظ بقوائم الوازم المشتراة محلياً اذا كانت تفاديلها مدرجة في مستندات الصرف بيد انه . يجب على مأمور المستودع ان يدرج في هذه المستندات أو في القوائم شهادات مؤداها ان الوازم قد قيدت عهدة في سجل الوازم . وان يرفق بمستندات الصرف نسخاً من طلبات المشتري المحلي الاصلية العائدة اليها .

المادة ٣٨- تقيد في السجل الوازم الواردة وقيمتها بنهايتها كما هو مذكور في القائمة واذا ظهر نقص في الوازم وجب ان ينظم مستند اخراجات به ويقيد هذا المستند في السجل على الفور وترسل النسخة الاولى والثانية من مستند الاخراجات مع تقدير نقص الى المدير العام وهو يرسل النسخة الاصلية الى المسؤول لتحفظ لديه تأييداً للنفقة المدونة في دفتر التعويضات المطالب بها ، ويجب ان يذكر رقم الاذن الصادر بشطب الوازم وتاريخه ، في النسخة الثانية من القائمة .

المادة ٣٩- تقيد الوازم التي صنعت من مواد اخرجت من المستودع عهدة بموجب مستندات ادخلات ويشار فيه الى مستندات الاخراجات التي كانت قد صرفت بموجبها من المستودع تلك المواد التي استهلك في اصطناعها وتقدر اجرة العمل .

المادة ٤٠- تعاد الى المستودع جميع المواد غير المستعملة الباقية على حالتها حينما جرى صرفها ، وتحفظ على حدة اية مواد مستعملة رفعت عن عمل ما الى ان يعاينها موظف مسؤول يعين بمعرفة المدير العام ، ويقرر ما اذا كانت صالحة لان تعاد الى المستودع . ولا يجوز ان تعاد الى المستودع الوازم التي تكون قد اصبحت غير صالحة للاستعمال بوجه عام . وتقيد الوازم التي تكون زائدة عن ارصدة السجل عهدة باسعار الصرف الراجحة .

المادة ٤١- يزود مأمور المستودع بموازن وعيارات ومقاييس ليستعملها في تسليم الوازم وصرفها ، وعليه ان يتأكد من ان آخر من انها مضبوطة كما انه على المدير العام أو من ينوب عنه ان يتفقدتها في اوقات معينة ليخبر صحتها .

الفصل الرابع صرف الوازم

المادة ٤٢- توجه طلبات الوازم بعد ان يقر نائب المدير العام او من ينوبه صرفها الى مأمور المستودع وتكون وقعة من الموظف المرخص له بسحب الوازم من المستودع ويوضع خط مستقيم تحت آخر نفذه مدونة منها . وتحفظ هذه الطلبات بالتسلسل حسب ترتيب مستندات الاخراجات المختصة بها .

المادة ٤٣- لا يجوز ان تؤخذ لوازم جديدة من المستودع اذا كانت هناك لوازم مستعملة صالحة لغرض المطالب . ويجب ان تدون صرفيات الوازم في السجل بتاريخ صرفها . وينظم مستند اخراجات على ثلاث نسخ تبين فيه الكديات المصروفة ورقها وكتابة .

المادة ٤٤- على مأمور المستودع عندما يصرف لوازم لتحويلها الى شكل آخر أو يصنع منها مواد اخرى ان يشير على مستندات اخراجات تلك الوازم الى مستندات الادخلات التي اخذت بموجبها الادوات المصنوعة الى المستودع وذلك عندما يتيسر له ان يقوم بهذا العمل .

المادة ٤٥- عندما تناف أو تباع الوازم التي يقدر انها غير صالحة للاستعمال ينبغي ان تؤيد مستندات الاخراجات المنظمة من اجلها بشهادة تتضمن انها اتلفت أو بنسخة من قائمة البيع وان يشار في المستندات المذكورة الى الاذن المعطى بالاتلاف أو البيع . في حالة البيع يجب ان يشار ايضا الى رقم الوصول الذي دفع الثمن بموجبه والى تاريخه وقيمته .

المادة ٤٦- تباع الوازم الزائدة أو غير الصالحة للاستعمال بالزيادة العلنية بمعرفة لجنة المشتريات . أو لجنة فرعية بموافقة المدير العام . ولا يجوز بيع الوازم الا بعد ان تجرى معاينتها من قبل لجنة وتعطى شهادة بعدم صلاحها .

المادة ٤٧- يحق للمدير العام شطب اية خسارة تقع في لوازم المؤسسة اذا كانت لا تتجاوز قيمتها (٢٠٠) دينار شريطة ان لا يكون هناك اهمال أو اختلاس واذا زادت الخسارة عن ذلك تعرض على المجلس لشطبها بنسبة على تنسب من المدير العام .

المادة ٤٨- عندما تشطب لوازم مفقودة أو ناقصة أو غير صالحة للاستعمال يجب ان يشار الى القرار المتخذ في شطبها في مستند الاخراجات المنظم وتدرج فيه شهادة بشأن التصرف بالوازم غير الصالحة للاستعمال على ان تراعى في ذلك احكام هذا النظام .

المادة ٤٩- عندما تحصل قيمة الوازم المفقودة أو الناقصة من احد الموظفين يجب ان يشار في مستند الاخراجات الى الامر القاضي بالضمين والى رقم الوصول المالي وتاريخه وقيمته وتقيد القيمة في حساب الواردات المختلفة على ان تراعى في ذلك احكام هذا النظام .

المادة ٥٠- أ - تقيد الوازم المفقودة أو الناقصة المصرح بشطبها في سجل الوازم بموجب مستند اخراجات .
ب - تقيد الوازم الزائدة عهدة في سجل الوازم بموجب مستند ادخلات مع تقرير عن الزيادة .

الفصل الخامس

السجلات

المادة ٥١- أ - يحتفظ بأمور المستودع بسجلات خاصة للوازم يسجل فيها بصورة مفصلة كافة الادخالات والاخراجات ويجب ان تكون صحائف كل سجل مرقمة بارقام متسلسلة وان تكون هذه الصحائف مجلدة .

ب - ينظم فهرس لمحتويات كل سجل . ولا يجوز استعمال سجل جديد ما لم يصبح الدفتر القديم غير صالح للاستعمال .

ج - ترصد السجلات في نهاية كل سنة مالية .

المادة ٥٢- يفتح في المؤسسة سجل للتعميمات المطالب بها تدون فيه الوازم الناقصة أو المفقودة أو التي لحق بها ضرر تؤيد كل نفقة فيه بشهادة الوازم الناقصة أو المفقودة أو التي لحق بها ضرر ونسخة من مستند الشطب أو التزيل المختص بأثمان الوازم المفقودة أو الناقصة ويذكر فيه رقم الاضارة المحتوية على المستندات المشار اليها .

المادة ٥٣- أ - تحتفظ سجلات فرعية تدون فيها الادخالات والاخراجات من الوازم عند توزيعها على فروع المؤسسة المختلفة بما فيه الآلات والادوات . ويمسك في كل فرع سجل مائل خاص بذلك الفرع .

ب - يجب ان تنظم قوائم بالاثاث والادوات والوازم الاخرى حال العمل بهذا النظام ، وبعد تدقيقها تدخل في السجلات كما تقدم في نهاية كل سنة .

ج - يرسل كل فرع في نهاية كل سنة قوائم بالاثاث والادوات والوازم التي في عهده لتدقيقها .

د - يوضع مع كل صنف من المواد الموجودة في المستودع بطاقات تحتوي على الموجود من ذلك الصنف ويدون في هذه البطاقات ما يجري ادخاله أو اخراجه من الوازم في الحال على ان يوقع الموظف المسؤول جلده كل نفقة .

هـ - تنظم بطاقة بمحتويات كل غرفة من الاثاث تعلق في محل بارز فيها ويوقع عليها الموظف مشغل الغرفة .

المادة ٥٤- كل موظف عهد اليه بحفظ الوازم التي تخص المؤسسة يكون مسؤولاً شخصياً عن المحافظة عليها ، ويجب ربطه بكفالة مالية معتبرة مصدقة من لدن الكاتب العدل ويبين قيمتها المدير العام .

المادة ٥٥- للمدير العام ان ينتدب من يختاره من موظفي المؤسسة للقيام بمهمة التفتيش على الوازم في المستودع والقشور .

المادة ٥٦- لا يجوز اجراء اي حرك أو محو أو مسح في الدفاتر أو السجلات أو الطلبات أو المستندات ويمكن اجراء تصحيح الخطأ بتسطير خط بممداد احمر على الارقام المطلوبة وعلى ماورد المستودع ان يضع امضاءه بخذاء اي تصحيح يجريه في السجل ومستندات الادخالات اما الموظف المستلم فيوقع على التصحيح في مستندات الاخراجات .

المادة ٥٧- يجب ان توسم جميع الوازم والادوات والاشياء التي تخص المؤسسة بميسم خاص حيثما امكن .

المادة ٥٨- يجوز تلمذير العام اصدار اية تعليمات يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام .

| | | |
|---------------|-------------------|---------------------------|
| وكيل | نائب المدير العام | المدير العام |
| وزارة الزراعة | وامين سر المجلس | ورئيس المجلس |
| سامي ايوب | ابراهيم كميني | محمد عوده القرعان |
| عضو | مدير | امين عام مجلس الاعمار |
| خالد شومان | الاراضي والمساحة | الدكتور نجم الدين الدجاني |
| | صبري الحسن | |
| عضو | عضو | |
| كريم الخوالي | رفيق عبد الرزاق | |

هكذا من الله على

قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بالتعليم والخدمات الثقافية المعقودة بين الحكومة وجمعية اصدقاء الشرق الاوسط بشكلها التالي : -

اتفاقية

في اليوم الثالث والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٦٣ اجتمع معالي السيد امين يونس الحسيني ممثلاً عن المملكة الاردنية الهاشمية والسيد وليام اي كرينب ممثلاً عن جمعية اصدقاء الشرق الاوسط في الاردن ، وذلك للتوقيع على اتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمعية اصدقاء الشرق الاوسط تتعلق بالتعليم والخدمات الثقافية .

لقد صرح معالي السيد امين يونس الحسيني بانه تحول بالتوقيع على هذه الاتفاقية من قبل مجلس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية وابرز السيد وليام اي كرينب اوراق اعتاده الممنوحة اياه من قبل جمعية اصدقاء الشرق الاوسط المسجلة في واشنطن دي . سي . بالولايات المتحدة الاميركية والتي تخوله حق التوقيع على هذه الاتفاقية بالنيابة عن جمعية اصدقاء الشرق الاوسط .

حيث ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المشار اليها فيما يلي « بالحكومة » وجمعية اصدقاء الشرق الاوسط المسجلة والمشار اليها فيما يلي « بالجمعية » بغية تحسين التفاهم ما بين شعبي الاردن والولايات المتحدة الاميركية قد اتفقتا على انه يجوز للجمعية ان تقدم بعض الخدمات والمساعدات التعليمية والثقافية ضمن الشروط العامة المبينة في هذه الاتفاقية .

لذلك فقد اتفقت الحكومة والجمعية على ما يلي -

المادة - ١ حقل المساعدة والبرنامج العام .

(أ) ان الجمعية مستعدة ان تقدم الخدمة والمساعدة في الامور التعليمية والثقافية وفي الامور التي تتعلق بالتدريب العملي وبحقول اخرى ذات مصلحة مشتركة . وتقدم مثل تلك الخدمات الى المنظمات الحكومية بقدر ما للجمعية من موارد وامكانيات . ويستمر تنفيذ تلك الخدمات من قبل الجمعية والحكومة ما دامت هذه الانفاقية سارية المفعول .

(ب) ان الجمعية مستعدة ايضا ان تقدم نفس تلك الخدمات الى المواطنين الاردنيين بموجب قوانين البلاد القائمة في وقت تلك الخدمات وبالتشاور مع السلطات الحكومية المختصة .

المادة ٢ - اشكال الخدمة والمساعدة .

١ - ارشاد وتوجيه الطلاب ووضعهم في المؤسسات التعليمية .

١ - يستطيع طلاب البعثات الاردنيون ان يستفيدوا من هذه الخدمة تمثيلاً مع رغبات واهداف دائرة البعثات في وزارة التربية والتعليم - المملكة الاردنية الهاشمية .

٢ - يستطيع المواطنون الاردنيون ايضاً ان يستفيدوا من هذه الخدمات تمثيلاً مع الانظمة القائمة لوزارة التربية والتعليم . يجوز ان تشمل هذه الخدمة ايضاً البحث عن بعثات جامعية فردية للطلاب المتفوقين بالتعليم شريطة موافقة الدائرة الحكومية المختصة .

ب- الاساتذة والمحاضرون والمدرسون .

ان الجمعية مستعدة لمساعدة الحكومة في اختيار الاساتذة والمحاضرين والمدرسين والاميركيين الاخرين الذين يستطيعون دعم الاهداف التعليمية وبالتالى التفاهم المشترك .

ج - خدمات التدريب العملي .

بالتعاون والاشتراك مع الوزارات الحكومية والقطاع التجاري الخاص تقدم الجمعية خدماتها لتنظيم برامج مؤقتة وقوية للتدريب العملي .

د - خدمات التبادل الثقافي .

١ - بالتشاور مع موظفي الحكومة المختصين تختار الجمعية مواطنين اردنيين بارزين لزيارة الولايات المتحدة والقيام بجولات والقاء محاضرات فيها من اجل تعزيز التفاهم الاميركي الاردني .

٢ - مقابل ما ورد اعلاه وللغاية نفسها تختار الجمعية مواطنين اميركيين بارزين لزيارة الشرق الاوسط وحيناً تشمل مثل تلك الزيارات الاردن على الجمعية ان تحيط الرسميين الاردنيين في عمان والموظفين الدبلوماسيين الاردنيين في الولايات المتحدة علماً بتلك الزيارات وبرامجها .

٣ - ان الجمعية مستعدة لتمثيل منظمات اميركية خصوصية اخرى ذات برامج ثقافية وتعليمية ماثلة والتي هي غير ممثلة في الاردن شريطة الحصول على موافقة السلطات الحكومية المختصة .

٤ - ان الجمعية مستعدة ايضاً لتقديم خدمات ثقافية وتعليمية اخرى غير محددة في هذه الاتفاقية يتفق عليها ما بين الطرفين .

هـ - تقدم الجمعية اية كتب او مجلات او مواد مطبوعة خاصة بما في ذلك المواد الاذاعية والتلفزيونية والسوعية - بصرية التي تعزز غايات هذه الاتفاقية والتي تتعلق بمشاريع يتفق عليها .

للمادة ٣ - ممثل الجمعية في المملكة الاردنية الهاشمية .

أ - ان الجمعية التي كان لها مكاتب في عمان والقدس خلال الخمس سنوات الماضية ستستمر في ايجاد مكتب دائم لها يرأسه اميركي تختاره ويكون مخولاً صلاحية تنفيذ الاهداف المبينة في هذه الاتفاقية .

ب- تمنح الحكومة ممثل الجمعية - اكان ذلك لاستعماله الشخصي او لاستعمال مكاتب الجمعية في الاردن - حق استيراد ادوات منزلية جديدة او مستعملة واثاث مكاتب وتجهيزات واثاث ومأكولات وادوية طبية وسيارة واحدة لكل من مكاتب الجمعية في الاردن بدون رسوم جمركية او رسوم رخص استيراد او رسوم طيران او رسوم الشؤون الاجتماعية او اية رسوم اخرى مشابهة على ان يستثنى من الاعفاءات المواد المنسوخ استيرادها (كالسجائر الاجنبية والسيارات الديزل وسيارات من ماركة وايز الخ) .

عند مغادرته الاردن يجوز لممثل الجمعية ان يصدر بدون رسوم جمركية تلك الادوات الشخصية المعفاة من الرسوم بموجب هذه الاتفاقية واذا انتقل حق ملكية تلك الادوات الى شخص غير معفى من الرسوم المذكورة يجب دفع تلك الرسوم .

ج - يترتب على الجمعية مسك سجلات يدون فيها ما يعنى للجمعية او موظفيها من ادوات واجهزة غير استهلاكية .

د - الحكومة تعفي بموجب هذه الاتفاقية ممثل الجمعية وجميع موظفي الجمعية غير الاردنيين من دفع ضريبة الدخل وضريبة المعارف . كما ان الحكومة تعفي ايضاً الموظفين الحاليين والموظفين السابقين الذين لم يدفعوا ضريبة الدخل وضريبة المعارف من دفع تينك الضريبتين .

هـ - تسهل الحكومة اعمال ممثلي الجمعية في الاردن بالنسبة للانظمة والرسوم المتعلقة بالاجانب وسمات الخروج والدخول واذون الإقامة والعمل والاذون المماثلة .

المادة ٤ - تكون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ضابط ارتباط بالنسبة للجهات الحكومية المختصة الاخرى بما يتعلق بأعمال ونشاطات وخدمات الجمعية .

المادة ٥ - تنفيذ ومدة هذه الاتفاقية .

يبدأ تنفيذ هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها وتبقى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات تجدد آلياً لمدة مماثلة ما لم يشعر احد الطرفين الآخر خطياً من قبل ستة اشهر من نهاية المدة المتفق عليها برغبته في انهاءها . ولبيان حررت هذه الاتفاقية ووقعت على نسختين احدهما بالعربية والاخرى بالانكليزية علماً بان نصيبها هو الصحيح واما اذا ظهر تبان فالنص الصحيح يكون العربي .

عن الجمعية

William E. Greenip

موقع عن الحكومة

أمين الحسيني

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على انضمام الحكومة الى (الاتفاقية الخاصة بحق التنظيم والمساومة الجماعية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩) التي تبنها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثانية والثلاثين بشكلها التالي :-

الاتفاقية (٩٨)

الخاصة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمساومة الجماعية

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ، المنعقد في جنيف بدورته الثانية والثلاثين في ٨ حزيران ١٩٤٩ بدعوة من مجلس ادارة مكتب العمل الدولي .

بما انه اعترزم تبني مقترحات خاصة (بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمساومة الجماعية) موضوع البند الرابع على جدول اعماله لهذه الدورة .

مقرراً ان تأخذ هذه المقررات شكل اتفاقية دولية ، يبنى في هذا اليوم الاول من تموز ١٩٤٩ الاتفاقية التالي نصها والمساومة :

(الاتفاقية الخاصة بحق التنظيم والمساومة الجماعية ، لسنة ١٩٤٩)

المادة (١)

- ١ - يجب ان تكفل للعمال وسائل الحماية ضد اعمال التمييز التي يقصد بها الحد من حريتهم النقابية عند استخدامهم .
- ٢ - يجب توجيه هذه الحماية بوجه خاص ضد الاعمال التي ترمي الى :
أ - جعل استخدام العامل مشروطاً بعدم الانضمام لنقابة او التنحي عن عضوية نقابة .
ب - فصل العامل او الاضرار به بأي طريق آخر بسبب انضمامه للنقابة او اشتراكه في نشاط نقابي خارج ساعات العمل او (عند موافقة صاحب العمل) ضمن ساعات العمل .

المادة (٢)

- ١ - يجب ان تكفل لمنظمات اصحاب العمل والعمال الحماية الكافية ضد تدخل بعضها في اعمال اخرى مباشرة او بواسطة مندوبيها او اعضائها ، سواء كان هذا التدخل في عملية التكوين او الادارة او سير الاعمال .
- ٢ - وبوجه خاص ، تعتبر من قبيل اعمال التدخل المنصوص عليها في هذه المادة ، الاجراءات الهادفة الى اقامة منظمات عمالية يسيطر عليها اصحاب العمل او منظمات اصحاب العمل او الهادفة الى مساعدة المنظمات العمالية مالياً او بأي طريق آخر ، والتي يقصد من ورائها اخضاع هذه المنضات لرقابة اصحاب العمل او منظمات اصحاب العمل .

المادة (٣)

يجب ، عند ما يكون ذلك ضرورياً ، انشاء هيئات رسمية تتلائم والظروف الوطنية بغية ضمان حق التنظيم كما عرف في المواد السابقة .

هكذا من الله على

المادة (٤)

يجب ، عند ما تستدعي الضرورة ذلك وشريطة مناسبتها والظروف الوطنية ، اتخاذ الاجراءات الهادفة الى تنمية وتشجيع استعمال المفاوضات الطوعية ما بين اصحاب العمل او منظمات اصحاب العمل ومنظمات العمال بقصد تنظيم شروط وظروف الاستخدام عن طريق الاتفاقيات الجماعية .

المادة (٥)

١ - تحدد القوانين والانظمة الوطنية مدى تطبيق الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على القوات المسلحة وقوات الامن .

٢ - وفقاً للمبدأ المذكور في الفقرة (٨) من المادة (١٩) من دستور منظمة العمل الدولية ، لا يعتبر تعديدي اي عضو على هذه الاتفاقية ماسا باي قانون او حكم او عادة او اتفاق قائم يعترف لافراد القوات المسلحة او الامن باي من الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة (٦)

لا تتضمن هذه الاتفاقية اي معالجة لوضع الموظفين العموميين الذين يعملون في ادارة الدولة ، ولا تفسر باي حال من الاحوال بصورة تمس حقوقهم او اوضاعهم .

المادة (٧)

ترسل التصاديق الرسمية على هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي بغية تسجيلها .

المادة (٨)

- ١ - تكون هذه الاتفاقية ملزمة فقط لاعضاء منظمة العمل الدولية الذين جرى تسجيل تصديقهم عليها لدى المدير العام .
- ٢ - يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهراً على تاريخ تسجيل عضويتهم عليها لدى المدير العام .
- ٣ - وبعدها يسري مفعول هذه الاتفاقية لدى اي عضو بعد مضي اثني عشر شهراً من تاريخ تسجيل مصادقته عليها .

المادة (٩)

١ - يجب ان تبين التصريحات المرسلة الى المدير العام لمكتب العمل الدولي بموجب الفقرة (٢) من المادة (٣٥) من دستور منظمة العمل الدولي ، ما يلي :-

- أ - الاقاليم التي يتعهد العضو المبرر بتطبيق احكام هذه الاتفاقية عليها بدون تعديل .
- ب - الاقاليم التي يتعهد بتطبيق احكام هذه الاتفاقية عليها مع الاحتفاظ بادخال تعديلات ، وذكر تفاصيل هذه التعديلات .
- ج - الاقاليم التي لا يمكن تطبيق هذه الاتفاقية عليها ، مع ذكر الاسباب .
- د - الاقاليم التي يحتفظ العضو لنفسه بحق اتخاذ القرار بشأنها بعد بحث الموقف فيها بالتفاصيل .
- ٢ - تعتبر التعهدات المشار اليها في البندين (أ) ، (ب) من الفقرة (١) من هذه المادة جزءاً لا يتجزأ من تصديق العضو ولها نفس الاثر .

٣ - يجوز لأي عضو في اي وقت وبتصريح لاحق ، ان يلغي كلياً او جزئياً التحفظات التي ذكرها في تصريحه الاصلي والمتعلقة بالبنود (ب) ، (ج) ، (د) من الفقرة (١) من هذه المادة .

٤ - يجوز لأي عضو في اي وقت تكون فيه هذه الاتفاقية قابلة للنقض بموجب احكام المادة (١١) ان يرسل للمدير العام تصريحاً يعدل - في غير ما سبق - اي تصريح سابق مع تبيان الوضعية الحاضرة في الاقاليم التي يحددها .

المادة (١٠)

١ - يجب ان تبين التصريحات المرسلة للمدير العام لمكتب العمل الدولي وفقاً للفقرتين (٤) و (٥) من المادة (٣٥) من دستور منظمة العمل الدولي ما اذا كانت احكام هذه الاتفاقية ستطبق على الاقليم المعني بدون تعديلات او بتعديلات . واذا اشار التصريح الى ان تطبق احكام هذه الاتفاقية سيكون بتعديلات فيجب ذكر تفاصيل هذه التعديلات .

٢ - يجوز للعضو او للاعضاء او للسلطة الدولية المختصة (بتصريح لاحق وفي اي وقت) التنازل كلياً او جزئياً عن الحق في التمسك بتعديل تضمنه اي تصريح سابق .

٣ - يجوز للعضو او للاعضاء او للسلطة الدولية المختصة في اي وقت تكون فيه هذه الاتفاقية قابلة للنقض بموجب احكام المادة (١١) ، ان يرسل للمدير العام تصريحاً يعدل - في غير ما سبق - اي تصريح سابق مع تبيان الوضعية الحاضرة فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية .

المادة (١١)

- ١ - يجوز للعضو الذي صادق على هذه الاتفاقية ان ينقضها بعد انقضاء عشر سنين على التاريخ الذي ابتدأ فيه سريان مفعولها لأول مرة وذلك بأجراء يرسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي بغية تسجيله . ولا يسري مفعول هذا النقص الا بعد مضي ستة على تاريخ تسجيله .
- ٢ - كل عضو صادق على هذه الاتفاقية ولم يستعمل - خلال السنة التالية على انقضاء فترة العشر سنوات المذكورة في الفقرة السابقة - حق النقص المنصوص عليه في هذه المادة يظل مرتبطاً بها لمدة عشر سنوات اخرى . وبعدها يجوز له نقضها في نهاية كل عشر سنوات وفق الشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة (١٢)

- ١ - يجب على المدير العام لمكتب العمل الدولي اعلام جميع اعضاء منظمة العمل الدولية بتسجيل جميع المصادقات والتصريحات واعمال النقص التي ترد اليه من اعضاء المنظمة .
- ٢ - عند اشعار اعضاء المنظمة بتسجيل التصديق الثاني ، يجب على المدير العام لفت نظر اعضاء المنظمة الى التاريخ الذي سيبدأ فيه سريان مفعول الاتفاقية .

المادة (١٣)

يجب على المدير العام لمكتب العمل الدولي ان يبعث الى الامين العام للأمم المتحدة بغية التسجيل وفقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة تفاصيل وافية عن جميع المصادقات والتصريحات واعمال النقص التي سجلها وفقاً لاحكام المواد السابقة .

المادة (١٤)

في نهاية كل عشر سنوات من سريان مفعول هذه الاتفاقية ، يجب على مجلس ادارة مكتب العمل الدولي ان يقدم الى المؤتمر العام تقريراً عن سير هذه الاتفاقية وعمّا اذا كان مرغوباً فيه وضع امر تعديلها ، كلياً او جزئياً ، على جدول اعمال المؤتمر .

المادة (١٥)

١ - اذا تبني المؤتمر اتفاقية جديدة تعدل هذه الاتفاقية تعديلاً كلياً او جزئياً ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على العكس ، فان :-

أ - تصديق اي عضو على الاتفاقية الجديدة المعدلة يستتبع بحكم القانون النقض المباشر لهذه الاتفاقية (بغض النظر عن احكام المادة (١١) لعلاه) عندما يبدأ سريان مفعول الاتفاقية المعدلة .

ب - ابتداء من تاريخ سريان مفعول الاتفاقية المعدلة ، تصبح هذه الاتفاقية غير قابلة للتصديق من قبل الاعضاء .

٢ - وعلى كل . تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول بشكلها ومحتواها الحاليين بالنسبة للاعضاء الذين صادقوا عليها ولكنهم لم يصادقوا على الاتفاقية المعدلة .

المادة (١٦)

يعتبر كل من النصين الانجليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية نصاً رسمياً .

امر دفاع رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ وبناء على تسبب سيادة وزير الداخلية ، أمر بتعديل امر الدفاع رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٠ باضافة عبارة (او مساعده) مباشرة بعد كل عبارة من العبارات التالية الواردة في المادة (١) منه .

(محافظ العاصمة ، محافظ القدس ، متصرف اربد ، متصرف نابلس) .

٢ - يعمل بهذا الاعتبار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٣/٦/٢

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

امر دفاع رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة ١٤ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ .

بالاستناد الى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ ، أمر بتعديل امر الدفاع رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٠ باضافة عبارة (او وكيل وزارة الداخلية) بعد عبارة (وزير الداخلية) المدرجة تحت المادة (١) منه .

٢ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٣/٦/٤

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

امر

صادر عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة (٢) من قانون محكمة امن الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ .

بناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلحة الاردنية أمر بتعيين الملازم الاول الحقوقي محمد اللبنيات عضو بسار لمحكمة امن الدولة - الضفة الشرقية بدلاً من الملازم الحقوقي فيصل الزريقات .

رئيس الوزراء

امر دفاع

صادر عن وزير الاقتصاد الوطني

استناداً الى الصلاحيات المخولة الي بموجب المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ وبموجب المادة الخامسة منه اقرر ما يلي :-

١ - فتح باب تصدير زيت الزيتون .

٢ - السماح باستيراد الف طن من زيت القطن .

٣ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من ٨ / ٦ / ١٩٦٣ .

وزير الاقتصاد الوطني

رشاد الخطيب

هكذا من الله جل

امر دفاع

صادر عن وزير الاقتصاد الوطني

استنادا الى الصلاحية المخولة الي بموجب المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ وموجب المادة الخامسة منه اقرر تعديل سعر انواع السجائر المحلية لكل عشرين سجارة كما يلي -

| النوع | سعر الفرق / فلس |
|-----------|-----------------|
| ١ - ثولـو | ٤٠ |
| سلوى | " |
| نادر | " |
| عمر | " |

٢ - تعتبر هذه الاسعار سارية المفعول اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٦/١ .

٣ - كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام المذكور .

وزير الاقتصاد الوطني

رشاد الخطيب

قرار رقم (١٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتسابه المؤرخ ١٩٦٢/١٠/١ رقم ١٤٦١٢/١٠/١٦٣/١٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الامر السامي الصادر بمقتضى الفقرة (١٣) من المادة الخامسة من قانون الدفاع لسنة ٩٣٥ المنشور في العدد ١٥٤١ من الجريدة الرسمية لسنة ٩٦١ وبيان ما اذا كان المقصود من منع بيع اية ارض زراعية من نوع الميري تنفيذا للديون المؤمن عليها او نتيجة لاجراءات قضائية ولو لم يكن مؤمنا عليها هو حسيابة الملكية الزراعية بحيث يمنع البيع ولو وافق صاحب الارض على بيعها ام ان المنع وضع لمصلحة المدين صاحب الارض بحيث يجوز بيعها اذا وافق على ذلك ؟

وبعد الاطلاع على كتاب مدير البنك العربي الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٢/٩/١٦ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان الامر السامي المطلوب تفسيره ينص على ما يلي (اعتبارا من تاريخ ٩٦٠/٤/١ وحتى نهاية شهر ايلول سنة ١٩٦٢ لاتباع اية ارض زراعية من نوع الميري تنفيذا للديون المؤمن عليها او اية ارض يطلب بيعها نتيجة لاجراءات قضائية ولو لم يكن مؤمنا عليها وان تكون فائدة مثل هذه الديون المؤجلة بمعدل لا يتجاوز ٤٪ في السنة وان لا تتدخل مدة التأجيل في حساب التقادم على لايؤثر هذا الامر في حق الدائن في حجز اموال المدين المنقولة وغير المنقولة التي هي من نوع الملك إلخازر حجزها قانونا) .

والواضح من هذا النص أن الامر السامي يمنع بيع الارض الزراعية من نوع الميري تنفيذا للديون المؤمن عليها او اية ارض يطلب بيعها نتيجة لاجراءات قضائية ولو لم يكن مؤمنا عليها .

وهذا الحظر لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه عملا بالمادة ١٧٤ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية التي نصت

على ان العقود والتعهدات تكون ملزمة لعاقديها ما لم تكن ممنوعة بقانون او نظام خاص .
ولهذا فان موافقة المدين على ان تقوم الدائرة المختصة ببيع ارضه المؤمن عليها تنفيذا لمعاملة التأمين باطله ولا يترتب عليها حكم .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٣/٦/٤

| عضو | عضو | عضو | عضو | رئيس الديوان الخاص |
|-------------------|------------------|-------------------|-------------------|--------------------|
| مندوب وزارة | المستشار الحقوقي | عضو محكمة التمييز | عضو محكمة التمييز | بتفسير القوانين |
| المالية - الاراضي | لرئاسة الوزراء | شكري المهندي | موسى الساكت | رئيس محكمة التمييز |
| صبي الحسن | | | | علي مسبار |

قرار رقم (١٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتسابه المؤرخ ١٩٦٠/١/٣٠ رقم ٩٠٧/١/٣/١٠٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نص المادة ٣٢ المعدلة من قانون نقابة الصيادلة رقم ١٠ لسنة ٩٥٧ وبيان ما اذا كان يحق لوزير الصحة قبل تاريخ ٩٦١/٤/١ ان يحدد عدد مستودعات بيع الادوية بالجملة ام ان حقه في التحديد لا يكون الا بعد ذلك التاريخ .

وبعد الاطلاع على الاستدعاء المقدم من شركة اتحاد الصيادلة الى وزير الصحة وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من قانون نقابة الصيادلة المشار اليه حسبها عدلت بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على مايلي :

(يحق لاي كان ان يمتلك مستودعا لبيع الادوية بالجملة لغاية ١٩٦١/٤/١ ، غير انه يجب ان يكون في كل مستودع صيدلي مسجل ومسؤول عن المستودع اعتبارا من ذلك التاريخ) .

٢ - ان الفقرة الرابعة المضافة الى هذه المادة تنص على انه (يحق لوزير الصحة حسب الحاجة ان يحدد عدد المستودعات في كل بلدة على حده او في المملكة بوجه عام كما يحق له ان يحدد اسعار الادوية بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية . والواضح من نص الفقرة (٣) من المادة ٣٢ المشار اليها ان واضع القانون اعطى الحق لكل شخص قبل تاريخ ١٩٦١/٤/١ في ان يمتلك مستودعا لبيع الادوية بالجملة .

ولهذا فان حق وزير الصحة بتحديد عدد المستودعات بمقتضى الفقرة الرابعة المضافة للمذكورة انما يبدأ بعد تاريخ ١٩٦١/٤/١ لا قبله .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٣/٦/٥

| عضو | عضو | عضو | عضو | رئيس الديوان الخاص |
|-------------|------------------|-------------------|-------------------|--------------------|
| مندوب وزارة | المستشار الحقوقي | عضو محكمة التمييز | عضو محكمة التمييز | بتفسير القوانين |
| الصحة | لرئاسة الوزراء | شكري المهندي | موسى الساكت | رئيس محكمة التمييز |
| | | | | علي مسبار |

هذا من الشاهلي